الأمم المتحدة

S/2005/763*

مجلس الأمن

Distr.: General
29 December 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن أثناء رئاسة رومانيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت إشرافي المباشر عقب مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقتين من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهنيا **موتوك**
السفير

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

060106 050106 05-63328 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة رومانيا له (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)

مقدمة

عقد مجلس الأمن تحت رئاسة رومانيا، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ٢٥ جلسة عامة، منها اجتماع وزاري ومناقشة مفتوحة وثلاث جلسات خاصة. وأجريت أيضا ٢٠ مشاورة للمجلس بكامل هيئته.

وقدم ١١ تقريرا إلى المجلس، بما في ذلك التقرير المتعلق بالاستعراض الشامل للحالة في كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)، وتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، والتقرير نصف السنوي الثاني المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن.

واعتمد المجلس سبعة قرارات بشأن: الحالة في الصومال، والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، والحالة في كوت ديفوار (قراران)، والحالة في الصحراء الغربية، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في الشرق الأوسط.

وأصدر مجلس الأمن تسعة بيانات رئاسية بشأن: التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية (بيانان)، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في إريتريا وإثيوبيا، والحالة في السودان، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في هايتي، والحالة في كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)، والمرأة والسلام والأمن. وأدلى الرئيس أيضا بثلاثة بيانات للصحافة باسم المجلس.

وعلاوة على ذلك، تبادل رئيس المجلس عددا من الرسائل مع الأمين العام، منها ما يتعلق ببعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا.

وأصدر رئيس المجلس مذكرتين بشأن : رئاسة الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، وبشأن رئاسة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، المعني بالأطفال والصراع المسلح.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدم الرئيس إحاطة إلى الصحافة عن برنامج عمل المجلس خلال ذلك الشهر. وشارك الرئيس في الاجتماع السنوي السابع لرؤساء أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. واجتمع أيضا برئيس الجمعية العامة لتبادل وجهات النظر بشأن عمل الهيئتين.

وقدمت الرئاسة معلومات عن أنشطة المجلس من خلال موقعها على الإنترنت (www.un.int/romania).

أفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/46) يعرب فيه عن قلقه إزاء وجود جماعات مسلحة أجنبية ما انفكت تمثل تهديدا خطيرا للاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويطلب إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الشروع طوعا في نزع سلاحها والعودة إلى رواندا دون إبطاء أو شروط مسبقة. وفضلا عن ذلك، لاحظ المجلس بقلق تسلل أفراد من جيش ''الرب'' للمقاومة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورحب باعتزام القوات المسلحة الكونغولية نزع سلاح هذه الجماعة بتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووفقا لولايتها كما حددها القرار ١٥٦٥.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٣٥ (٢٠٠٤)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وأذن بزيادة في القوام العسكري للبعثة قدرها ٣٠٠ فرد حتى يتسنى نشر كتيبة للمشاة في كاتانغا.

إريتريا وإثيوبيا

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مشاورات عاجلة بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا. وشارك الأمين العام للأمم المتحدة في الاجتماع، وأبلغ المجلس بقرار حكومة إريتريا حظر جميع أنواع رحلات الطائرات المروحية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا داخل المجال الجوي الإريتري.

وفي اليوم نفسه، اعتمد المجلس في جلسة رسمية بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/47) يعرب فيه عن بالغ القلق إزاء قرار حكومة إريتريا، ودعا إلى الرجوع فورا عن ذلك القرار.

وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة قدمها السيد جان ماري غينيو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عن آثار قرار إريتريا. وأهاب أعضاء المجلس من جديد بإريتريا أن ترفع جميع القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وفي اليوم نفسه، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. واستمع المجلس والبلدان المساهمة بقوات إلى إحاطة من، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأعربت البلدان المساهمة بقوات عن قلقها إزاء تدهور البيئة الأمنية وناشدت مجلس الأمن أن يتخذ التدابير المناسبة لتجنب تصعيد محتمل للوضع.

وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال مشاورات غير رسمية، قدمت السيدة مرغريتا فلستروم نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية في إريتريا. وجرى التشديد على أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يمثل الهاجس الإنساني الرئيسي في إريتريا حيث يعتمد ٦٠ في المائة من السكان على المساعدة الدولية.

وفي اليوم نفسه، عقد الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام اجتماعا مع البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وأبلغت رئاسة المجلس عن الاجتماعين الذين عقدهما مع القائمين بأعمال إثيوبيا وإريتريا يومي ١٩ و٢٠ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي. وقدمت إدارة عمليات حفظ السلام إحاطة عن عملية نقل قواتها بسبب تفاقم حالة انعدام الأمن. وشددت البلدان المساهمة بقوات على ضرورة إقامة حوار وطيد مع مجلس الأمن.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها مدير شعبة أفريقيا التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، بشأن آخر ما حدث من تطورات في إثيوبيا وإريتريا. وأفاد أنه لم يحصل أي تحسن يذكر. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الدائم لليابان، بصفته رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، بشأن نتائج اجتماع الفريق العامل المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وقدمت اليونان مشروع قرار بشأن الحالة في إثيوبيا وإريتريا.

السودان

وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء مجلس الأمن، خلال مشاورات، إلى إحاطة قدمها السيد الهادي العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن الحالة السياسية والإنسانية والأمنية في دارفور. وأبلغ السيد العنابي مجلس الأمن بأن الحالة الأمنية

تدهورت في الميدان على الرغم من بدء مفاوضات موضوعية في أبوجا بين أطراف الصراع، بوساطة الاتحاد الأفريقي. وأدان أعضاء المجلس بشدة احتدام العنف في دارفور، مما أدى إلى مصرع ثلاثة أفراد من جنود حفظ السلام ومتعهدين منتسبين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وإلى احتجاز أفراد آخرين من تلك البعثة.

وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس، خلال جلسة رسمية، بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/48) يدين فيه بقوة الهجمات التي شنتها القوات الحكومية والجماعات المتمردة على أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومدنيين وعلى مشردين داخليا في دارفور. ودعا أيضا الحكومة والحركات المتمردة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتحقيق استقرار الحالة في دارفور واللجوء إلى الحوار والمفاوضات في أبوجا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

الصومال

وخلال مشاورات جرت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام السيد إبراهيم غمبري وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بإبلاغ مجلس الأمن عن آخر التطورات في الصومال. واستنادا إلى ما ذكره السيد غمبري، لا تزال هناك مسائل خلافية داخل المؤسسات الاتحادية المؤقتة، في حين أدى عدم دخول الأطراف في الحوار إلى حدوث توتر والقيام بحشود عسكرية. ودعا أعضاء مجلس الأمن جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي استعدادات عسكرية والالتزام بفض خلافاتهم بالوسائل السلمية عن طريق حوار جامع.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس خلال مشاورات غير رسمية إلى إحاطة قدمها الممثل الدائم للفلبين، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن آخر الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة، وآخر تقرير لفريق الرصد المعني بالصومال (S/2005/625). وعقب مشاورات، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع خلال جلسة رسمية القرار ١٦٣٠ (٢٠٠٥)، الذي يطلب فيه إلى الأمين العام أن يعيد إنشاء فريق الرصد لمدة ستة أشهر.

كوت ديفوار

وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس خلال جلسة علنية إلى إحاطات قدمها كل من السيد أولويمي أدنيجي، وزير خارجية نيجيريا رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الأوروبي السيد أوليمي أدينجي، والسيد سعيد دجنيت، مفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والسيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد انطونيو مونتيرو، الممثل

السامي للأمين العام المعني بالانتخابات في كوت ديفوار، بشأن التطورات الحاصلة في كوت ديفوار، في ضوء استحالة إجراء انتخابات رئاسية في موعدها المحدد وهو ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأدلى الممثل الدائم لكوت ديفوار أيضا ببيان.

وأتاح الاجتماع فرصة لعرض القرار الذي اتخذ خلال مؤتمر قمة مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والذي يحدد الترتيب لفترة انتقالية أقصاها ١٢ شهرا تُفضي إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

واستنادا إلى مفوض الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تتقيد الأطراف تقيدا تاما بالتزاماتها وواجباتها وأن يُظهر المجتمع الدولي مزيدا من العزم على ممارسة الضغط والتأثير الضروريين على الأطراف المقصرة. وأشار وزير خارجية نيجيريا إلى الطلب الذي قدمه الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن يلتمس منه تزويد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالوسائل الضرورية لتمكينها من أداء ولايتها والنظر في زيادة قوامها زيادة كبيرة. وأبلغ الممثل الخاص للأمين العام عن آخر التطورات في الحالة على الميدان، مشيرا إلى أن ترتيبات ما بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ستحتاج إلى جدول زمني محدد وواقعي لتنفيذ خارطة الطريق التي وضعت في اتفاق وإعلان بريتوريا. وذكر أيضا أن عمل آليات الرصد والوساطة التي أنشأها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ينبغي أن يربط صراحةً بتطبيق جزاءات محددة الهدف. وقدم الممثل السامي عرضا بشأن الجهود التي بذلها في كوت ديفوار، وبشأن التحديات التي تواجه العملية الانتخابية.

وفور انتهاء الاجتماع العام، عُقد اجتماع خاص جرى خلاله تبادل وجهات النظر بين أعضاء المجلس والمدعوين.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/49) أيد بموجبه القرار الذي اتخذه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (انظر S/2005/639) وأعرب عن اعتزامه الإسراع باتخاذ جميع التدابير الضرورية لدعم تنفيذه حسب الاقتضاء.

وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، الذي أيد فيه قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تفاصيل الترتيب المتعلق بالفترة الانتقالية لما بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٣٢ (٢٠٠٥)، الذي مدد فيه حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٥ ولايةَ فريق الخبراء المنشأ بناء على القرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥) ليتولى رصد تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة.

ليبريا

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس في مشاورات غير رسمية إلى إحاطة قدمها مدير شعبة أفريقيا في إدارة عمليات حفظ السلام، بشأن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في ليبيريا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

وصدر بيان صحفي بهذه المناسبة رحب فيه مجلس الأمن بإجراء الانتخابات بطريقة سلمية ومنظمة، وأشاد بالنضج السياسي الذي تحلى به الشعب الليبري، ودعا جميع المشاركين إلى المحافظة على التزامهم بعدم اللجوء إلى العنف وبالعملية الديمقراطية طيلة فترة الانتخابات.

الصحراء الغربية

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت مديرة شعبة آسيا والشرق الأوسط بإدارة عمليات حفظ السلام، أثناء مشاورات، آخر تقرير مرحلي للأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2005/648). واعتبرت أنه لم يحرز أي تقدم بين الطرفين بشأن إيجاد تسوية، وأن من المرجح أن يزيد تدهور الحالة إن لم يتم التوصل إلى حل مقبول من الجانبين. وفي نفس اليوم، عقد أعضاء المجلس جلسة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع خلال جلسة رسمية القرار ١٦٣٤ (٢٠٠٥)، الذي مدد فيه ولاية البعثة لفترة ستة أشهر. وطلب القرار إلى المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، بيتر فان والسوم، تقديم إحاطة عن التقدم المحرز في تنفيذ أنشطته، في غضون ثلاثة أشهر.

مسائل أخرى

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال مشاورات غير رسمية بشأن البند المعنون ''مسائل أخرى''، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ببيان لمتابعة آخر ما وصلت إليه المناقشة التي أجراها المجلس يوم ٢٧ تموز/يوليه وفي جلسة خاصة قدمت السيدة آنا تيبايجوكا، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسائل المستوطنات البشرية في زمبابوي إحاطة بشأن

”الرسالتين المؤرختين ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة“ (S/2005/485 و S/2005/489).

الأمريكتان

هايتي

في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، خاطب رئيس وزراء هايتي، السيد جيرار لاتورتي، مجلس الأمن في جلسة إحاطة مفتوحة بشأن آخر التطورات الحاصلة في هايتي. وأعقبت هذه الإحاطة الافتتاحية مشاورات غير رسمية، استمع فيها أعضاء المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام، السيد خوان غابرييل فالديس، بشأن آخر تقرير للأمين العام (S/2005/631)، والتطورات الأخيرة في هايتي وآخر ما اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أنشطة. وعقب هذه المشاورات، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/50) شدد فيه على الأهمية الأساسية لضمان استفادة هايتي من إجراء انتخابات شفافة وشاملة وحرة وعادلة، وعلى بذل كل جهد لكي تتولى السلطات المنتخبة ديمقراطيا مقاليد الأمور في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وفقا لدستور هايتي.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة عن آخر التطورات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وشدد في إحاطته على ضرورة التنسيق والتعاون والمشاركة بشكل نشط من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدولي لكي يُترجم فك الارتباط من غزة إلى سلام دائم عن طريق التفاوض. فقد تبيّن مرة أخرى من عدد من الحوادث العنيفة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إمكانية أن يؤدي تدهور الأمن إلى تعطيل العملية السياسية. وفي حين ما زال يتعين أن يؤدي استمرار فك الارتباط إلى إنعاش عملية السلام، فإن السياق الراهن يوفر أساسا وفرصة للقيام بذلك من خلال استكمال جدول الأعمال الذي حددته المجموعة الرباعية، وعن طريق إجراء حوار متجدد وأوسع بين الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية.

لبنان

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قدم رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، إلى مجلس الأمن، في جلسة إحاطة مفتوحة، تقرير تلك اللجنة التي تساعد السلطات اللبنانية على تحقيقها في التفجير الذي أودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخر يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وأوضح أن اللجنة، استنادا إلى الأدلة التي جُمعت، حدّدت بعض الخطوط الرئيسية للتحقيق ووقفت على بعض القرائن. وأكد أنه بالنظر إلى طابع القضية المعقد، لا يمكن اعتبار التحقيق قد اكتمل، ولذا ينبغي تخصيص مزيد من الوقت لإجراء المزيد من التحقيق بشأن ما توصلت إليه اللجنة من نتائج والبحث في ما قد يستجد من قرائن. ودعا المفوض ميليس سلطات الجمهورية العربية السورية إلى إجراء تحقيقها الخاص في عملية الاغتيال في إطار من الانفتاح والشفافية. وعقب تقديم التقرير، أدلى كل من ممثل لبنان والجمهورية العربية السورية ببيان.

وأوضح ممثل لبنان أن الشعب اللبناني أجمع على إدانة هذه الجريمة ويؤيد جهود المجلس من أجل كشف جميع جوانبها والمساعدة على اقتياد القتلة إلى العدالة، أيا كانوا وأينما وجدوا. وتعهد باستمرار تعاون لبنان مع اللجنة ودعا جميع الأطراف المعنية إلى أن تحذو حذوه.

وقال ممثل الجمهورية العربية السورية إن العثور على مرتكبي الهجوم الذي أودى بحياة رفيق الحريري في غاية الأهمية بالنسبة لبلده، إذ أن هذه الجريمة لا تستهدف لبنان فحسب، بل تستهدف أيضا منجزات سورية في المنطقة، ولا سيما إحلال السلام في لبنان. وفي معرض تفنيده ما أومأ إليه التقرير من تورط سورية في هذا العمل، قال إن من الواضح أن التقرير تأثر بالمناخ السياسي السائد في لبنان بعد عملية الاغتيال. ورفض اتهامات التقرير للجمهورية العربية السورية بأنها لم تتعاون بشكل كاف مع اللجنة في تحقيقها وقدم بيانا مفصلا عن الجهود التي بذلتها حكومته للتعاون مع اللجنة.

وأعقبت هذه الإحاطة المفتوحة مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته. واستنادا إلى ما جاء في تقرير اللجنة، عرضت فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار. وناقش أعضاء المجلس مشروع القرار هذا أثناء مشاورات لاحقة جرت يومي ٢٦ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن، الذي اجتمع على مستوى الوزراء تحت رئاسة ميهاي – رازفان أونغوريانو، وزير خارجية رومانيا، بالإجماع القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥). ويدعو القرار الجمهورية العربية السورية إلى أن تتعاون مع اللجنة تعاونا كاملا

ودون شروط ويصر على ألا تتدخل في شؤون لبنان. كما يقرر بأن يخضع جميع الأفراد الذين تشتبه اللجنة أو الحكومة اللبنانية في اشتراكهم في التخطيط لعملية الاغتيال هذه أو تمويلها أو تنظيمها أو ارتكابها، لقيود على سفرهم وتجميد أصولهم المالية. ويعرِّف القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) هذه الجريمة بأنها عمل إرهابي، وأكد أن ضلوع أي دولة فيه يشكل انتهاكا خطيرا من جانب تلك الدولة لالتزاماتها التي تحتم عليها العمل على منع الإرهاب والامتناع عن دعمه وفقا للقرارات السابقة. وطلب المجلس إلى اللجنة أن تقدم إليه تقريرا بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر عن التقدم المحرز في التحقيق، بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من جانب الجمهورية العربية السورية، وذلك لكي يتسنى للمجلس النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات.

وأدلى أعضاء المجلس (١١ منهم مثّلهم وزراء خارجية بلدانهم) ببيانات تعليلا لتصويتهم. وأدلى كل من ممثل لبنان والجمهورية العربية السورية أيضا ببيان.

العراق

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وفي بيان للصحافة تلاه رئيس مجلس الأمن، وزير خارجية رومانيا، رحب مجلس الأمن بالاستفتاء الذي جرى في العراق يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، باعتباره خطوة هامة على درب العملية السياسية التي أيدها مجلس الأمن في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أطلع السيد وارن ساكس، الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية، مجلس الأمن، أثناء مشاوراته، على ترتيبات إنهاء العمليات المتصلة بخطابات الاعتماد الصادرة على حساب الأمم المتحدة الخاص بالعراق.

أوروبـــا

كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس في جلسة عامة إلى إحاطتين قدمهما كل من كاي إيدي، المبعوث الخاص للأمين العام بشأن إجراء الاستعراض الشامل للحالة في كوسوفو، وزورن يسن – يترسِن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وخاطب السيد فويسلاف كُستونيتشه، رئيس وزراء صربيا، الجلسة باسم صربيا والجبل الأسود. وأكد أن أي حل لقضية كوسوفو لا بد أن يحترم سيادة صربيا والجبل الأسود ووحدة أراضيها بوصفها دولة معترف بها دوليا وعضوا في

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وفي اليوم ذاته، وعقب مشاورات غير رسمية، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/51) رحب فيه بالتقرير الذي أعده المبعوث الخاص عن الاستعراض الشامل لتنفيذ المعايير، وكذا الحالة العامة السائدة في كوسوفو وما يتعلق بها. وشدد المجلس على ضرورة مواصلة إحراز المزيد من التقدم، وعلى وجوب استمرار تنفيذ المعايير في كوسوفو دون كلل وبمزيد من الشعور بالالتزام. وأكد المجلس مجددا تأييده التام لممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في ما يبذلانه من جهود متواصلة لدعم تنفيذ المعايير، وأوضح أنه يجب أن يستمر تنفيذ هذه المعايير خلال عملية تحديد وضع الإقليم في المستقبل، وهو ما سيمثل عاملا مهما من العوامل المساعدة على تحديد مدى التقدم المحرز.

وأيد المجلس الأمين العام في اعتزامه بدء عملية سياسية لتقرير وضع كوسوفو في المستقبل، وفقا لما توقعه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أكد من جديد الإطار الذي حدده القرار، ورحب باستعداد الأمين العام لتعيين مبعوث خاص ليقود عملية تحديد الوضع في المستقبل.

جورجيا

قدمت هايدي تاغليافيني، الممثلة الخاصة للأمين العام في جورجيا، خلال مشاورات غير رسمية عقدت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (S/2005/657). وأكدت الممثلة الخاصة أن من شأن إعادة تأكيد الطرفين على مستوى رفيع التزامهما بعدم استئناف أعمال القتال وبعودة المشردين داخليا واللاجئين بأمان وبكرامة أن يعيد تنشيط عملية السلام. ومع أن الممثلة الخاصة لم تبلغ إلا عن إحراز تقدم محدود في مجالات الضمانات الأمنية وإصلاح البنية التحتية وتسجيل العائدين، فقد شدّدت على ضرورة امتناع كلا الجانبين عن اتخاذ إجراءات أو الإدلاء ببيانات تقوّض فرص التقدم الواقعية في عملية السلام، والتي أخذت تطل من جديد. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن على الجانب الجورجي أن يعالج الشواغل الأمنية الأبخازية، وعلى الجانب الأبخازي أن يفي بالتزاماته السابقة، باحترام حقوق السكان المشردين وأن يلبي الشواغل العملية والأمنية للعائدين والسكان المحليين في منطقة غالي.

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة الأعمال الإرهابية

اعتمد المجلس يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقب مشاورات أجراها، بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/45) أدان فيه إدانة قاطعة الهجمات الإرهابية التي حدثت في بالي، بإندونيسيا،

يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر. وأكد المجلس مجددا أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل أحد أخطر التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، وأن أي عمل إرهابي هو عمل إجرامي لا مبرر له بغض النظر عن دوافعه وأيا كان مكانه وزمانه وأيا كان مرتكبه.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس، عقب مشاورات أجراها، بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/53) أدان فيه بشدة سلسلة التفجيرات التي حدثت في نيودلهي، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس في جلسة عامة إلى إحاطات قدمها كل من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها لجانهم وبرنامج عمل كل منها.

وقال رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) إن اللجنة نظرت بتفصيل شديد في التقرير الثالث الصادر عن فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (S/2005/572)، كما شرعت في بحث مشاريع المبادئ التوجيهية المنقحة الخاصة بتنفيذ أنشطة اللجنة.

وأوضح رئيس اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أن اللجنة ركزت على جملة أمور منها استدراك ما تأخر النظر فيه من تقارير الدول، مواصلة استكشاف سبل تحسين تيسير المساعدة التقنية، وزيارة الدول، وتعزيز الحوار والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

وقال رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إن المهمة الرئيسية المنوطة باللجنة هي بحث التقارير الوطنية التي تقدمها الدول، ومعرفة عروض المساعدة والطلبات المتعلقة بها. وستواصل اللجنة في الأشهر المقبلة بحث مزيد من التقارير وستظل تعمل مركزا لتبادل المعلومات بشأن مسألة المساعدة. وستواصل اللجنة أنشطتها أيضا في مجال التوعية.

المسائل المواضيعية

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وقد أنشأ القرار، وهو الأول من نوعه بالنسبة للمجلس، إطارا لتعزيز الحوار والتعاون بين

مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلام والأمن وذلك بالأساس من خلال عقد اجتماعات منتظمة وتنسيق أفضل على جميع الأصعدة، وتقارير الأمين العام وكذلك دعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة في تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية.

وقد جاء اتخاذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) في أعقاب مناقشة مستفيضة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلام والأمن. وترأس مناقشة المجلس المواضيعية هذه وزير خارجية رومانيا. وأدلى الأمين العام ببيان. وشارك في هذه المناقشة ممثلون رفيعو المستوى من تسع منظمات إقليمية ودون إقليمية (مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ ورابطة الدول المستقلة؛ ومجلس أوروبا؛ والاتحاد الأوروبي؛ وجامعة الدول العربية؛ ومنظمة حلف شمال الأطلسي؛ ومنظمة الدول الأمريكية؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا).

المرأة والسلام والأمن

عقد المجلس يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر مناقشة مفتوحة بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن، لإحياء الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن هذا الموضوع. وأكدت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، التي افتتحت باب المناقشة، أن المرأة، بعد مرور خمس سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لم تحظ بعد بالمكانة اللائقة بها ودعت الحكومات إلى مضاعفة جهودها من أجل إشراك المرأة في العملية السياسية والإنمائية. وتلا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، أمثلة عن التقدم المحرز في ميدان حماية المرأة وفي مشاركتها في عمليات حفظ السلام الجارية في ليبريا وبوروندي وتيمور – ليشتي وكوسوفو (صربيا والجبل الأسود) وأفغانستان وكوت ديفوار. واشترك في المناقشة ما يربو على ٤٠ متكلما – منهم مسؤولون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن وغيرهم من البلدان الأعضاء، وكذا ممثلون عن منظمات المجتمع المدني. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت الدانمرك اجتماعا بصيغة آريا احتفالا بالذكرى الخامسة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي بيان رئاسي (S/PRST/2005/52) اعتُمد عقب المناقشة، أعاد مجلس الأمن تأكيد التزامه بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحث في الوقت ذاته الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز الدور الذي تؤديه المرأة في عملية صنع القرار في ما يتعلق بجميع عمليات السلام وإعادة الإعمار وإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الصراعات.